مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٩) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٩) 2023

تقييم تجربة التخطيط الإقليمي في سورية وأثر التباين المكاني للحمولات التنموية فيها

د.بثينة سليمان

(تاريخ الإيداع ١٨/٩ /٢٠٢٣. قُبِل للنشر في ٤/١٠ /٢٠٢٣)

□ ملخّص □

يناقش البحث تجربة سورية في التخطيط الإقليمي وأسباب التباين المكاني لمقوماته على امتداد الجغرافية السورية، وإظهار العلاقات بينها وبين مكونات منظومة التخطيط الإقليمي (المكان _ الإنسان_ الموارد الطبيعية)، ومدى انعكاسها على نمو وتوازن توزيع السكان والأنشطة والخدمات، وإلى أي حد تمكّنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي والتوزيع العادل للاستثمارات على مختلف المحافظات، ومدى الاستفادة من الحمولات التنموية لكل محافظة في تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني.

يتضمن التخطيط الإقليمي _ نظرياً وعملياً_ وضع النماذج الاقتصادية–المكانية المثلى للأقاليم، على أساس التحليل والتركيب الشامل لمنظومة الحمولات التنموية والعوامل الجغرافية الطبيعية والاقتصادية والبشرية المؤثرة في عمليات التخطيط الإقليمي في سورية، بحيث تسمح هذه النماذج بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية من تطوير الأقاليم السورية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمنها.

الكلمات المفتاحية: إقليم، التخطيط الإقليمي، الحمولات التنموية، التباين المكاني، العوامل الجغرافية.

*مدرسة في قسم الجغرافيا ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، جامعة طرطوس

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٩) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٩) 2023

Evaluation of Regional Planning Experience in Syria And the effect of spatial variation of developmental loads on them

D.Bothina soliman*

(Received١٨/٩ /٢٠٢٣. Accepted ٤/١٢/٢٠٢٣)

□ ABSTRACT□

The research discusses Syria's experience in regional planning and the reasons for its spatial variations along the Syrian geography, and showing the relations between it and the components of the regional planning system (place - human - natural resources), and the extent to which they reflect on the growth and balance of population distribution, activities and services, and to what extent the state was able to translate the actual regional planning and fair distribution of investments to the various governorates, and the extent to which the development loads of each governorate benefit from achieving balanced urban and economic development at the regional and national levels .

Regional planning includes, theoretically and practically, the development of optimal economic-spatial models for the regions, based on the analysis and comprehensive composition of the development load system and the natural, economic and human geographical factors affecting the regional planning processes in Syria, so that these models allow obtaining the highest economic feasibility from the development of the Syrian regions, and achieving social justice within them .

Keywords: region, regional planning, development loads, spatial variation, geographical factors .

*Lecturer in the Department of Geography, Faculty of Arts and Humanities; Tartous University, Syria.

مقدمة:

دفعت الأحداث والتجارب المريرة نتيجة الحروب والصراعات العالمية التي اجتاحت مناطق ودولاً عديدة في بدايات القرن المنصرم، إلى استنزاف ما طالته من موارد بشرية ومصادر ومكامن طبيعية، بدون أدنى مراعاة لحق من سيأتي لاحقاً للاستفادة منها، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً مديداً وإرثاً منفّراً ثقيلاً لإصلاح ما خُرّب واستدراك ما فات وحماية ما بقي.

ما سبق حدا ببعض دول العالم، لأن تضع في حسبانها خلق آليات تسمح بالتصالح ما بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه، من خلال عقدٍ مصلحي، يستفيد منه الإنسان ويُحتَرَمُ فيه المكان. إنّ هذه العلاقة البراغماتية ما بين البشر والمكان حفّزت الراغبين في تحقيق الاستفادة المثلى على وضع عدد من المواثيق ما بين الإنسان والمكان، فكان **التركيز على التخطيط** بكافة أشكاله، ومنها، إن لم يكن أهمها، التخطيط الإقليمي والذي أُصطلِح على التعريف بأنه " ذلك الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار، لإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن استغلال للموارد الطبيعية والبشرية"[١].

هذا الدور المهم دفع الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عن المؤتمر الدولي للإسكان وتنمية المجتمع للتأكيد على أن **التخطيط الإقليمي هو وحده القادر على معالجة المشكلات التي تصاحب النمو السريع والازدحام المخيف في المدن بما يقدمه من وسائل علمية وطرائق فنية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق الريفية والحضرية على السواء في جميع أنحاء البلاد**، وعلى اعتبار أن عملية التخطيط بشكل عام تحتاج إلى مراعاة وضع الإقليم (المكان) وإمكانياته وموارده ومشاكله ومطالبه، إلا أن عملية التخطيط هذه ستبقى قاصرة ما لم يدعمها جهاز للتخطيط الإقليمي يضطلع بدور الدارس والمحلل والمعرّف بواقع الإقليم وإمكانياته ويعمل في الوقت نفسه على تقديم الحلول والمقترحات التي تنهض بواقع الإقليم (المكان)[٢].

وبناء عليه عرض البحث الإمكانيات الجغرافية لكل إقليم من الأقاليم في سورية (طبيعياً، وبشرياً، واقتصادياً)، وما هو دوره في التخطيط العام، ثم الإشارة إلى مشكلات ومعوقات الخطط الإقليمية، وما هي أهم المقترحات لحلها والنهوض بواقع التخطيط الإقليمي في سورية.

أهمية البحث وأهدافه: تعود أهمية البحث إلى أهمية ودور الجغرافية في دراسة وتحليل القضايا التنموية المعاصرة، كقضية الاستثمار العقلاني للموارد المتاحة في الإقليم، أو النهوض بالبيئات الحضرية وتقليل الفروقات بين الريف والمدينة، أو غيرها من المواضيع التي يقوم التخطيط الإقليمي بدراستها وإيجاد الحلول المكانية للمعوقات التي تعرضها مثل هذه القضايا، فقد عُرّف التخطيط الإقليمي بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار، لإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن استثمار للموارد الطبيعية والبشرية[٣]؛ وباختصار شديد، إنه محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستثمار الأكمل للحمولات التنموية، عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي، بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة. فالتخطيط الإقليمي هو مستوى من مستويات التخطيط، وهو همزة الوصل بين التخطيط الوطني الشامل والتخطيط المحلي[٤].

[١] - محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية. ط١، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م، ص٣٤.
[٢] - صفوح خير: التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠م، ص٥١.
[٣] علي إحسان شوكت. اقتصاديات الأقاليم، ط١، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م،ص٧٤
[٤] - علام أحمد خالد وآخرون: التخطيط الإقليمي. ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م، ص٦٩.

مما سبق تظهر أهمية التخطيط الإقليمي كأداة أساسية تعتمد عليها خطط التنمية ضماناً لفعالية القرارات الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية ليس في مرحلة الإعداد فحسب، بل وفي مرحلة التنفيذ. وعلى ذلك فإن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية الشاملة والتي تظهر في العديد من النقاط منها:

- توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص الأقاليم.
- ضمان تحقيق العدالة في التنمية العمرانية والاقتصادية–الاجتماعية في كل إقليم.
- الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان[١].

يهدف البحث إلى:

١- تعريف التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية.
٢- رصد العوامل الجغرافية المؤثرة في عمليات التخطيط الإقليمي في سورية.
٣- التقييم الاقتصادي لأهم أنواع الحمولات التنموية في كل إقليم.
٤- عرض أهم مشكلات التخطيط الإقليمي في سورية.

مناهج البحث وأساليبه: يمكن اعتبار أن الطريقة المثلى لدراسة مواضيع مهمة وكبيرة مثل موضوع (التخطيط الإقليمي) ومن ثم الوصول إلى أفضل النتائج تبدأ بمجموعة من الخطوات: توصيف الحالة الراهنة، ورصد المؤشرات الكمية بالأقاليم، ثم حصر التوقعات وصولاً إلى وضع البدائل والسيناريوهات الملائمة ضمن المقترحات .

لذا تمّ اتباع المنهج الوصفي، ومنهج التصنيف والتنميط بهدف تنظيم الموضوعات المدروسة بموجب مؤشراتها الكمية والنوعية[٢]، وأسلوب التحليل والتركيب بهدف الكشف عن جوانب النقص والخلل في مراحل ومواضع التخطيط الإقليمي، وصولاً إلى وضع الاقتراحات والتوصيات الضرورية، التي يمكن أن تعين صاحب القرار في الاستئناس بآراء الباحثين، في تصويب عملية التخطيط الإقليمي، والوصول بها إلى أفضل النتائج.

المناقشة :

يتألف مصطلح التخطيط الإقليمي من مفهومين أساسيين هما: التخطيط والإقليم، وهذا يعني: التخطيط على مستوى الإقليم[٣]. فالتخطيط يأتي تلبية لحاجات المجتمع، ويمكّن من الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة (الحمولات التنموية)، ويساعد على فهم واكتشاف الإقليم (المكان). كما أن التخطيط يزيد من فهم الواقع عن طريق استعراض البدائل المتاحة لحل القضايا الآنية أو المستقبلية، وجدولة القضايا حسب الأهمية والزمن. كما أن التخطيط يشكل آلية للرقابة والمتابعة ومرجعية للتقييم ووسيلة للتوثيق[٤].

أمّا مفهوم الإقليم فقد اختلف باختلاف وجهات النظر سواء أكانت جغرافية، اقتصادية، أو اجتماعية فمن وجهة النظر الجغرافية: هو حيز مكاني له خصائص طبيعية تميزه عما حوله.

[١] - موسى يوسف خميس: دراسات في التخطيط والتنمية. ط١، عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ص١٢٦.
[٢] - علي محمد دياب. مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية. منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠م، ص١٢٤
[٣] - أديب عبد الكريم الخليل ونسرين علي السلامة. التخطيط الإقليمي. منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٧م، ص٣٣.
[٤] - وليد العبدالله المنيس: التخطيط الحضري والإقليمي. ط١، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥م، ص٨٧.

ومن وجهة نظر اقتصادية:هو حيز مكاني به أنشطة اقتصادية متنوعة تحقق له قدراً من الاكتفاء الذاتي. أما من وجهة نظر اجتماعية: فهو حيز مكاني يتميز بوجود طائفة، عرق، مجموعة دينية أو قومية معينة. وعليه يمكن تعريف الإقليم كمفهوم شامل بأنه: حيز مكاني ذو حدود واضحة سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر، تتوافر فيه خصائص بيئية وطبيعية مشتركة، ومجموعات اجتماعية متجانسة وأنشطة اقتصادية متكاملة، وتشغله مجموعة من التجمعات العمرانية ذات أحجام مختلفة وتربطها علاقات متبادلة[١].

وقد ورد في نص القانون رقم (٢٦) الصادر عن رئيس الجمهورية بناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٧-١٤٣١هـ الموافق ١٣-٦-٢٠١٠م.[٢] أن :

١- الإقليم: الحيّز المكاني من أراضي الجمهورية العربية السورية الذي يمكن تحديده وفقاً لخصائصه الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية أو البيئية أو الإدارية أو بعضها أو كلها مجتمعة.

٢- التخطيط الإقليمي: تخطيط تكاملي يوجه ويترجم وينظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية والبيئية وغيرها في كل ما يتعلق بالسكان والمكان والزمان والبيئة، يأخذ البعد المكاني بالاعتبار وفق منهج علمي شامل بهدف تحقيق تنمية وطنية وإقليمية متوازنة ومستدامة من خلال الدراسات على المستويين الوطني والإقليمي تبين كافة النشاطات والفعاليات والتي تلتزم بتنفيذها الجهات المعنية العامة والخاصة كافة. ولكي يُثمر التخطيط الإقليمي لابد من توافر المقومات الآتية:

- وجود نطاق مكاني محدود تتم في إطاره الخطة.
- وضع الخطة الإقليمية في حدود حمولات الإقليم التنموية (الموارد الطبيعية والبشرية والتنظيمية المتاحة).
- محاولة التعرف على المشكلات الإقليمية ووضع أهداف الخطة لمواجهة تلك المشكلات.
- الاهتمام بدور المشاركة الشعبية في وضع الخطة.
- العمل على إيجاد التقارب والتجانس إلى أبعد الحدود بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم من خلال سياسة تخطيطية.
- ملاءمة الخطة الإقليمية ومسايرتها لأهداف الخطة العامة للدولة.

وقد جرى تقسيم الجمهورية العربية السورية **إدارياً** إلى ١٤ محافظة (الخريطة رقم ١)، أو ١٤ إقليماً إدارياً، دون أية أرضية جغرافية أو علمية، فجاءت مشوهة ولا تلبي حاجات البلد وسكانه، وحيال هذا الواقع، قام د. عادل عبد السلام بوضع خريطة مقسمة إلى وحدات تمثّل الأقاليم الجغرافية (الخريطة رقم ٢)، مرفقة بدراسة توضيحية لها عام ١٩٦٩م، وهو تقسيم يضم ٨ أقاليم تقابل وحدات من الدرجة الأولى، تحوي ٢٣ منطقة ثانوية (وحدة من الدرجة الثانية). وقد بقيت هذه الخريطة (التقسيم الثماني) أساساً وركيزة لكل ما وضع في حقل الدراسات الجغرافية الإقليمية السورية. وما زال هذا التقسيم معتمداً منذ عام ١٩٧٠م وإلى اليوم، بعد إدخال عدد من التعديلات الطفيفة على حدود بعض الوحدات الإقليمية وتسمياتها عام ١٩٩٠م[٣].

[١] - علي دياب: مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري. مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ٢٠١٢م، ص٥٤٦.

[٢] - الجمهورية العربية السورية. وزارة الأشغال العامة والإسكان. القانون رقم ٢٦ الخاص بتنظيم التخطيط والتطوير الإقليمي، دمشق، ٢٠١٠م. (الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة على الشابكة).

[٣] - عادل عبد السلام وآخرون. جغرافية سورية الإقليمية (الأقاليم السورية). منشورات جامعة تشرين، ٢٠٠٤، ص١٣.

إن إعادة رسم حدود الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات، باعتماد القواعد والأسس الجغرافية– الإقليمية، أمر حيوي في مسيرة أي بلد يسير في درب التطور والنمو، ويسعى إلى تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة، مثل سورية. لكن تشابك العلاقات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وتعقد المصالح والانتماءات ذات الهوية الإقليمية، إضافة إلى استقرار الأوضاع على ما هي عليه منذ خمسينيات القرن المنصرم، يجعل إعادة النظر في حدود الوحدات الإدارية عملاً محفوفاً بصعوبات جمة يتطلب تذليلها إرادة وتصميماً كبيرين، يرتكزان على قاعدة من إدراك أهمية العملية وفهم لأبعادها وقناعة بضرورتها وجدواها المستقبلية.

الخريطة رقم (١) الحدود الإدارية للمحافظات في سورية

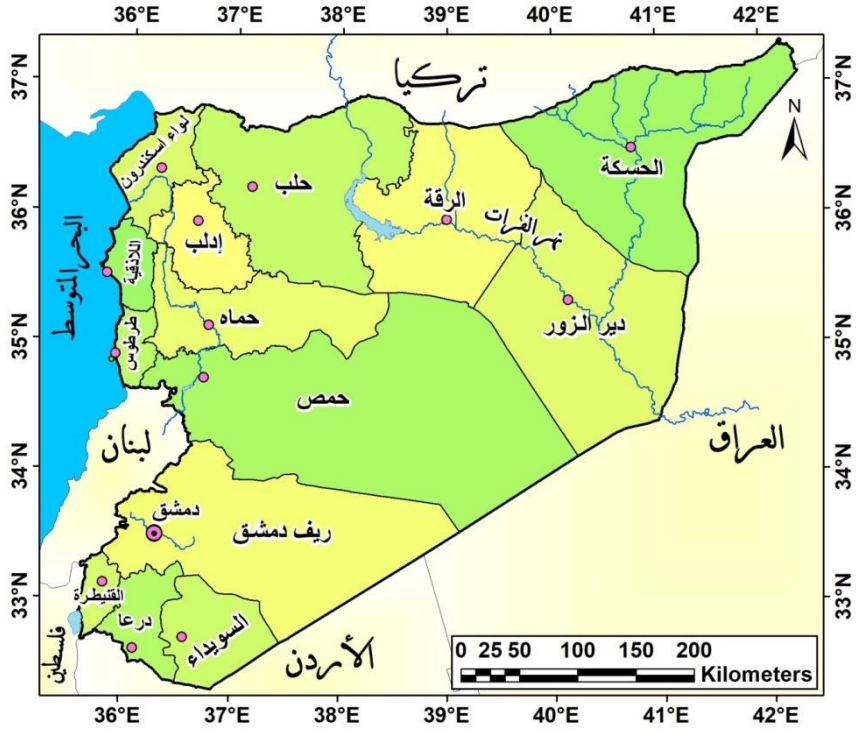

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، مديرية التخطيط والإحصاء، سجلات ٢٠٢٠م.

خريطة رقم (٢) الأقاليم الجغرافية في سورية

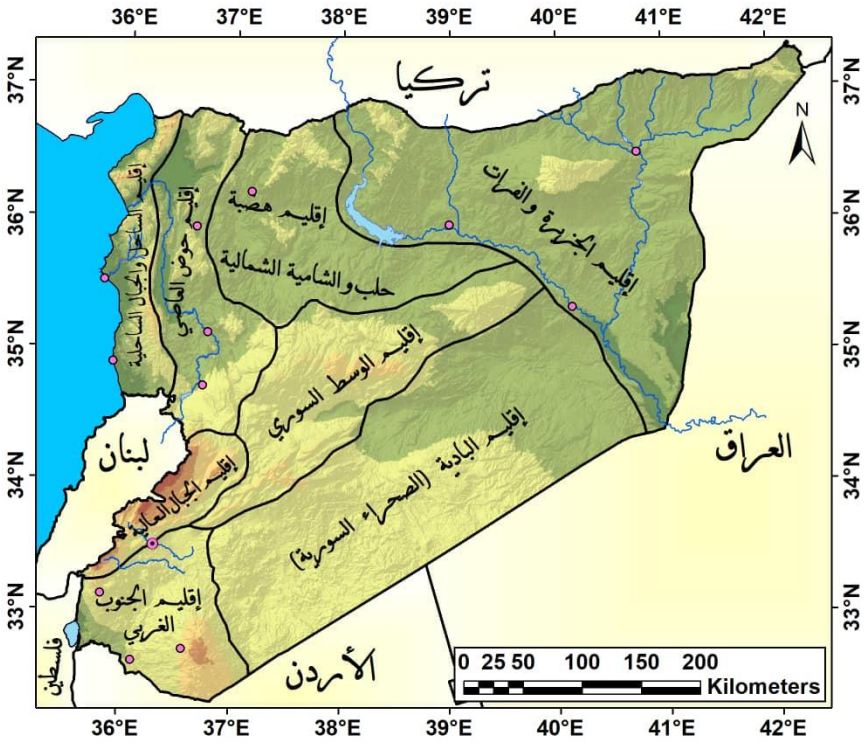

المصدر: الأقاليم الجغرافية السورية، بحسب تقسيم عادل عبد السلام عام ١٩٦٩م وتعديل عام ١٩٩٠م، منشورات جامعة تشرين، ٢٠٠٤، ص١٧ .

أما عن **واقع الحمولات التنموية والعوامل الجغرافية المؤثرة في التباين المكاني للتخطيط الإقليمي في سورية** فإن دراستها تُعدّ من أهم مراحل التخطيط الإقليمي، حيث يتم من خلالها اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة للتخطيط الإقليم، وهي بمثابة قاعدة بيانات متكاملة تبنى عليها خطة تنمية الإقليم، وهذه العوامل تنقسم إلى:

أولاً– **العوامل الطبيعية:** وفيها يتم دراسة ظروف البيئة الطبيعية وكيفية توظيفها لتخدم الخطة المتبعة لتنمية الإقليم وهي:

١- **الموقع الجغرافي:** تقع سورية على خمس درجات عرض، في النصف الشمالي للكرة الأرضية، وأقل من سبع درجات طول شرق مدينة غرينتش. وتشغل هذه الرقعة من الأرض مساحة إجمالية تقدر بـ 189,989 كم٢، ومن دون لواء اسكندرونة تشغل مساحة 185,180 كم٢، وهي رقعة من الأرض تشمل كل البيئات من الجبلية الى الصحراوية. هذا الموقع الفلكي للجمهورية العربية السورية يجعلها ضمن نطاق المناخ المعتدل، فكانت عبر التاريخ مركزاً لاستقرار الجماعات البشرية، وبداية لانطلاقة البشرية في مسيرتها الحضارية منذ أكثر من 3500 سنة ق.م، وآثارها القابعة في كل مكان فيها دليل على عظمتها. وهذا التموضع الإستراتيجي لسورية أعطاها عبر التاريخ ميزات جغرافية طبيعية وسكانية، وجعلها مسرحاً لنشاطات اقتصادية وحضارية أثمرت عن شخصية سورية المتميزة، ذات بعد

إنساني وحضاري قابل للحوار مع الآخر، فأثر في أحداث المنطقة، وكان محورها متفاعلاً معها ومؤثراً فيها[1].

وتبرز أهمية الواقع الجغرافي لسورية وأثره في مجالات التنمية المختلفة من الآتي:

- توضعها بين قارات العالم القديم، جعلها في موضع القلب من مواطن الحضارات الإنسانية الأولى، وما نتج عن ذلك من إرث حضاري مادي (قلاع، حصون، إعمار حضري، مدافن أثرية، .....) ولامادي (كتب، اكتشافات، تراث شعبي،....) أسس بشكل مباشر وغير مباشر لموارد وحمولات تنموية سياحية وثقافية متنوعة.

- يُشكّل هذا الموقع واجهة القارة الآسيوية وإطلالتها على دول حوض البحر المتوسط والعالم، إذ تنتهي في الموانئ السورية الطرق البحرية للمتوسط.

- تتلاقى عند هذا الموقع النماذج المناخية للمنطقة المعتدلة وشبه الصحراوية وحتى الصحراوية، فبيئات سورية متنوعة وبالتالي تنوعت الموارد الاقتصادية فيها، فتنوعت النشاطات البشرية التي تعتمد عليها.

- يُعدّ موقع سورية منطقة تواصل وتلاقٍ، بين الأراضي الجبلية في الشمال والشمال الغربي، والسهول والهضاب والصحاري في الجنوب والجنوب الشرقي، وهكذا كان هذا الموقع مسرحاً لنشاط سكان المنطقتين واحتكاكهم منذ أقدم العصور.

- كان الموقع معبراً لطريق الحرير والقوافل التجارية، التي تواصل بواسطتها سكان القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، وعليه كانت سورية مركزاً جغرافياً مهماً، وبوابةً إستراتيجية(بريّة وبحرية وجوية)، يمكن الانطلاق منها في الاتجاهات كافة، ولهذا كانت محط أنظار الدول الاستعمارية للسيطرة منها على القارة الآسيوية، وعلى باقي دول الوطن العربي، لذلك كان هذا الموقع مسرحاً لعمليات عسكرية قديماً وحديثاً، وآخرها كان الحرب العالمية ضد سورية عام ٢٠١١م، والتي لاتزال رحاها حتى الوقت الراهن تطحن الموارد الاقتصادية والبشرية، وتسحب كل المنجزات التنموية السابقة إلى الخلف، حتى يتم التعافي من آثارها وإعادة الإعمار مجدداً.

٢- **التركيب الجيولوجي:** وتشمل طبيعة تكوينات الأرض والترسبات، ودراستها تسمح بالتعرّف إلى الأنواع الموجودة ضمنها، ومدى أهميتها الاقتصادية، بهدف توظيف هذه المقومات لخدمة الخطط الإقليمية.

تؤكد أعمال المسح الجيولوجي لبيئة سورية أعمال البعثة الجيولوجية السوفيتية، سيطرة صخور الحقبين الثاني والثالث على جيولوجية سورية، حيث تغطي معظم أراضي سورية، وهي صخور يدخل الكلس في تركيبها بنسبة عالية. ويلاحظ انتشار الصخور القديمة نسبياً كصخور الجوراسي والكريتاسي، والباليوجين في المرتفعات الجبلية، أو قمم التلال، في حين تنتشر صخور وتوضعات الحقب الثالث الحديثة والعائدة للنيوجين، مع توضعات الحقب الرابع، في المنخفضات والأحواض، والأراضي الواطئة شمال شرق سورية بخاصة.

[1]- إبراهيم سعيد. الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية. وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٦م، ص٣٤.

إن صخور الدورين الجوراسي والكريتاسي لها أهمية جغرافية وتنموية بارزة، لكونها تنتشر على مساحات واسعة، وتقوم بدور كبير في تشكيل سلاسلها الجبلية الالتوائية المصدوعة، وتشكل حشوات ونوى الطيات السنامية جميعها. كذلك تمتاز باكتناز الثروات المعدنية وفي مقدمتها النفط والغاز والفوسفات، إضافة إلى المخزون المائي الجوفي فيها، وتُعدّ صخوراً صالحة للبناء.

تُعدّ دراسة التركيب الجيولوجي مهمة للآتي:

- تسهم في تفسير الكثير من الظواهر الطبيعية والبشرية.
- توفر مواد البناء وإعادة الإعمار.
- مد الطرق المرصوفة والسكك الحديدية.
- تجهيز المطارات .
- الاستثمار الصناعي[١].

٣- أشكال السطح (الطبوغرافيا): يتوضح الوضع التضريسي للسطح السوري وفق كتلتين تضريسيتين، حيث إن الكتلة الأولى تشتمل على إقليم الساحل والجبال الساحلية، وإقليم حوض العاصي – وهو إقليم هضبي سهلي مندس بين الجبال الساحلية من الغرب، وجبل الزاوية وهضبة البادية من الشرق– ، ثمّ إقليم الجبال العالية، وإقليم السلاسل التدمرية وجبال سورية الوسطى، وإقليم الجنوب الغربي، وهضبة الحماد من إقليم البادية السورية. أما الكتلة التضريسية الثانية المنخفضة فتشمل إقليم هضبة حلب والشامية الشمالية، وإقليم الجزيرة والفرات، ومنطقة الفيضات من إقليم البادية السورية.

مما تقدم ينحصر السطح السوري طبوغرافياً بين: أعلى نقطة مطلقة في سورية، وهي قمة جبل الشيخ +٢٨١٤م فوق مستوى سطح البحر، وأخفض نقطة مطلقة –٢١٢م دون مستوى سطح البحر، على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا. وبذلك تكون درجة التباين التضريسي المطلقة في سورية ٣٠٢٦م، علماً أن المسافة بين الارتفاعين الأقصيين المطلقين لا تتجاوز ١٠٠ كم كخط نظر، وهذا يشير إلى أن كتلة جنوب غربي سورية، تحتضن فروق الارتفاعات الكبيرة في التضاريس السورية[٢]. والتي تتم دراستها باستخدام الخرائط المساحية والصور الجوية وصور الأقمار الصناعية أو الرفع المساحي للأراضي، ومن ثمّ يتم استخدامها في معرفة المعالم ذات الأهمية من السهول والوديان واوقات السيول وأماكنها ومنابعها ومصباتها وخطورتها وإمكانية علاجها وغيرها، بهدف استثمار هذه المعلومات لصالح التنمية وحمولاتها، مما يساعد في تكوين صورة مبدئية عند وضع المخطط الهيكلي للإقليم واستشراف آفاق تطويره المستقبلية.

٤- **المناخ:** يخضع مناخ سورية لمؤثرات مناخ حوض البحر المتوسط، بسبب الموقع الجغرافي لسورية في النطاق شبه المداري، للنصف الشمالي للكرة الأرضية، كذلك موقعها من خطوط الطول، فهي ملتقى البر غربي قارة آسيا، مع كتلة حوض البحر المتوسط المائية. أي ملتقى المؤثرات البحرية الرطبة والمعدلة لعناصر المناخ، مع المؤثرات القارية القاسية لليابس الآسيوي، وصحاري النطاق شبه المداري في النصف الشمالي للأرض. ويختلف المناخ ويتبدل الطقس في سورية باختلاف وتبدل الفصول، تبعاً لحركة الشمس

[١] - كمال أبو القاسم عثمان. جغرافية التخطيط الإقليمي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان، ٢٠٠٨،ص٢٣.

[٢] - عبد الكريم حليمة وجولييت سلوم. جغرافية سورية العامة. منشورات جامعة تشرين، ٢٠١٤م، ص١٢٠.

الظاهرية التي يصاحبها تبدل مواقع العمل الجوي وأنماط الكتل الهوائية المهيمنة. وهذا يترافق بدوره مع توزع الكتل الهوائية، ومراكز العمل الجوي الكبرى على سطح الأرض، حسب العروض الجغرافية.

فعندما تسيطر كتل الهواء الشمالية الباردة والقطبية شتاء على البحر المتوسط، تصبح سورية في مجال هبوب الرياح الغربية في العروض المعتدلة الشمالية، وعندما يحل الصيف تبتعد الرياح الغربية عنها شمالاً، باتجاه القارة الأوربية، وتسيطر كتل الهواء المدارية الجنوبية على سورية. لذلك فإن فصلي الصيف والشتاء بارزان في مناخ البحر المتوسط وسورية، بينما يكون فصلا الخريف والربيع الانتقاليان قصيرين[1].

يتنوع المناخ في سورية ما بين المعتدل إلى المعتدل المائل للحرارة، وهذا ما يمثّل أفضل أنواع المناخ، حيث تتوافر المياه، وتكون الحرارة في الحدود المناسبة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من خطط وبرامج تنموية في كل إقليم من الأقاليم السورية.

٥-**الموارد المائية:** تعد سورية من البلدان الفقيرة بالمياه، يسود في معظم أقاليمها المناخ القاري وشبه القاري، حيث يرتفع فيها التبخر وفقدان المياه، وتقل فيها الأمطار، مما يجعلها قريبة من المناطق الصحراوية. وتمثّل الأنهار دائمة الجريان في أراضيها (الفرات والعاصي ودجلة) أهم الموارد المائية فيها، بالإضافة إلى العديد من الأنهار القصيرة دائمة الجريان أو موسمية ...، إلا أن سورية تواجه مشكلة نقص في مواردها المائية، وهي مشكلة حيوية تنعكس على الإنسان والحيوان والنبات فيها. وبالتالي على مجمل النشاطات البشرية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وغيرها . ولأن الموارد المائية من أهم الحمولات التنموية، فقد كان لوفرة المياه في بعض الأقاليم السورية دوراً كبيراً في توزّع السكان ضمن أراضيها، وقيام التجمعات البشرية والزراعات المختلفة. ولكن مع **النقص** الحاصل في هذه الموارد فإن الاقتصاد الزراعي مهدد بالانخفاض والتدهور، وكذلك مشكلة **التلوث البيئي**، و**سوء الاستثمار** ...إلخ، مما يستدعي لحظ كل ذلك في التخطيط الإقليمي.

٦-**التربة:** تعد الترب ثروة وطنية مهمة، يجب المحافظة عليها من التخريب والانجراف، ويقع على عاتق الدولة التخطيط على كافة المستويات (المحلي والإقليمي) لحمايتها باستمرار.

ونظراً لسيطرة الصخور الكلسية على السطح السوري، فغالبية ترب سورية تشترك بانخفاض نسبة الدبال فيها، وارتفاع محتوى العناصر الكربونية، وبعض هذه الترب منقول بفعل العناصر المناخية والمياه، وبعضها الآخر يتوضع فوق الصخر الأم. وقد تطور العديد من هذه الترب بفعل القِدم، أو نتيجة الاستعمالات البشرية لها. وهي اليوم من الحمولات التنموية المهمة المسؤولة عن إنتاج الغلال والثمار. فقد قامت "هيئة الحصر الشامل للموارد الطبيعية ونظم التقويم " في وزارة الزراعة الأمريكية، بالتعاون مع جامعة ميتشغان بتقديم مشروع إلى هيئة تخطيط الدولة السورية عام ١٩٧٩م، واتبع في المشروع نظام تقسيم الموارد الطبيعية الأرضية المتنوعة في سورية، على أساس وحدات تخطيط الموارد. بحيث تضم كل وحدة منها منطقة إنتاج محتمل كما أوردها المشروع وعددها ٥٣ وحدة، في كل واحدة منها عدد من مناطق إنتاج مختلف، يصل عددها إلى ١١٦ منطقة إنتاج محتمل. ففي الوحدة الأولى الممتدة جنوب شرقي دمشق مثلاً، توجد منطقتان إنتاجيتان محتملتان، تغلب عليهما الترب الرقيقة فوق البازلت، أما أكبر الوحدات المخططة فهي الوحدة ٣١، التي تغطي ٤٠% من مساحة البادية السورية. وتشكل سهلاً صحراوياً، يمتد من جنوب شرقي حلب حتى حدود سورية الشرقية. وهو غني بالجص، وفيه أربع مناطق إنتاجية

[1] - علي موسى. مناخ سورية. مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م، ص٢٤.

ممكنة. تصلح للرعي بقدر محدود، وفيها بقاع قابلة للزراعة بشرط توفر الماء لها للري[١]. وهنا تظهر أهمية التخطيط الإقليمي الناجح في حماية التربة، وحسن استخدامها واستدامة مواردها.

٧-الغطاء النباتي: تشكل الأنواع والأصناف النباتية الطبيعية الغطاء النباتي الطبيعي النامي على امتداد الجغرافية السورية. ويعد خط المطر السنوي ٣٥٠-٤٠٠ملم الحد الأدنى لنمو غطاء نباتي غابي في سورية، كما تعد النطاقات المطرية الواقعة بين ٥٠- ١٥٠ ملم الحدود الدنيا لتشكل الغطاء النباتي العشبي، ويزيد عدد الأنواع النباتية في سورية على ٣٦٠٠ نوعاً[٢]. ويعود سبب كثرة عدد هذه الأنواع إلى التباين التضريسي، حيث تتنوع التضاريس السورية من جبلية في الغرب والشمال، إلى هضبية في مناطق حلب والجزيرة والحماد السوري، إلى السهول ومنخفضات الأودية، ويؤدي كل هذا التنوع التضريسي إلى تباين في الهطولات المطرية بين الجبال والهضاب والسهول، وأماكن توضعها في مناطق الساحل والداخل، وهذا يؤدي إلى تنوع واضح في أنواع وأشكال الغطاء النباتي، وبالتالي إلى التنوع في استخداماته من غذائية أو صناعية أو دوائية أو....

قديماً حافظ الغطاء النباتي بشقيه الغابي والعشبي على وجوده في سورية دون تغيير، إلا أن الحال تغيّر مع استقرار الإنسان، وممارسته الزراعة والصيد والرعي، ومع ظهور حضارات بلاد الشام والرافدين ووادي النيل، الذي ترافق مع حلول المناخات الجافة. وبهذا نمت الحاجة لاستغلال الموارد الطبيعية بزيادة عدد السكان في سورية. وعليه فقد تطورت تقنياتهم وأساليبهم في عمليات الاستثمار بشكل غير عقلاني، فكانت الغابات أكثر تأثراً، إذ لحقها الدمار لاستخدامها الجائر في الرعي والاحتطاب والوقود، وفي الصناعات الخشبية، والحرق للتوسع التدريجي في زيادة المساحات الزراعية في سورية. لذا ينبغي ترميم الغطاء النباتي بإعادة استزراعه وتحسين ما دُمّر منه بخاصة، مع محاولة خلق حالة من التوازن النباتي- الحيواني- السكاني- الاقتصادي. وتقوم الدولة بعمليات تحريج في كثير من أنحاء سورية على جوانب الطرقات والتلال، وحول التجمعات السكانية وبينها، وفي نطاق الحزام الأخضر، وانتهاء بإنشاء المحميات الطبيعية[٣].

٨-الحيوان الطبيعي: الحيوانات البرية في سورية هي جزء من المملكة الحيوانية القطبية القديمة. وهي المنطقة التي تغطي كامل أوروبا وأغلب آسيا، وشمالي إفريقيا، وتضم أربع وحدات، إحداها المتوسطية الموجودة أنواعها في سورية. وقد عملت الدولة على حماية الثروة الحيوانية، خوفاً من انقراض بعض الأنواع في سورية خاصة فوضعت القوانين والتشريعات المختلفة لتنظيم صيد بعض الحيوانات ومنع صيد أنواع معينة أخرى (آخرها القانون رقم ١٤ الناظم للصيد البري، والذي يهدف إلى حماية أنواع الطيور والحيوانات البرية واستدامتها، والحفاظ على الأنواع المهددة منها بالانقراض، وتنظيم الصيد البري وفق المعايير والنظم البيئية والضوابط القانونية)[٤]. وصدور مثل هذه القرارات يدلل على اهتمام الدولة السورية بالثروة الحيوانية فيها، لكن يجب أن تتجه الأبحاث العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة، لدراسة الحياة البرية الحيوانية في سورية بشكل أكبر، لتساعد وزارة الزراعة في مهمة حماية البيئة ومنظوماتها المتنوعة في مختلف الأقاليم السورية.

---

[١] - عبد الحميد رسلان. الحصر التصنيفي للأراضي في القطر العربي السوري (تقرير الوفد السوري إلى المؤتمر العربي للبتروكيماويات في الكويت). وزارة الزراعة، مديرية الأراضي، دمشق، ١٩٨١م، ص٣١.

[٢] - منظمة الزراعة والأغذية العالمية(الفاو) مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية. الحراج السورية في عامها الخمسين. منشورات مديرية التحريج والغابات، دمشق، ٢٠٠١م، ص٧٠.

[٣] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. تقرير الندوة القومية حول السياسات وأساليب استثمار الموارد الرعوية في الوطن العربي. دمشق، ١٩٩٧م، ص٥٣.

[٤] - الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على الشابكة. القانون رقم ١٤ الناظم للصيد البري. دمشق. في ٣/١٠/ ٢٠٢٣م.

ثانياً– العوامل البشرية والاقتصادية:

تُعدّ سورية من أقدم المواقع التي استوطنها الإنسان القديم. ويُقدّر عدد المواقع التي استوطنها الإنسان القديم في سورية بأكثر من ٣٢٢ موقعاً[١]، وقد عثر فيها على آثار وبقايا سكان المغارات والتلال، وغيرها من مواقع انتشرت في شتى أنحاء سورية حتى وسطها شبه الصحراوي، وشكلت نواة مهمة للحمولات التنموية في مجال السياحة التاريخية والثقافية. كما نتج عنها تطور مطرد في أعداد السكان ومناطق استقرارهم على امتداد الجغرافية السورية.

١- **السكان:** تمثّل كتلة السكان في الدولة القوة الحيوية الفاعلة فيها، فهي مصدر النشاط الاقتصادي والإبداع الفكري وأساس التراكم المعرفي والفعل الحيوي الذي يدفع بالإرث الثقافي والتاريخي نحو مستقبل الدولة، ويحوّل الموارد الطبيعية السطحية (المياه والترب والتنوع الحيوي) وفوق السطحية كالمناخ والمجال الجوي، وتحت السطحية كالمياه والمعادن ومصادر الطاقة الباطنية إلى سلع ومنتجات وقيم مادية وروحية تشكل أساس المجتمع وأركان الدولة وقوتها في الزراعة والصناعة والتجارة والعلاقات الدولية[٢].

يعتمد التخطيط الإقليمي على دراسة ومسح شامل للأحوال السكانية على مستوى الإقليم والدولة ككل، ويسهم بذلك كثيراً في خدمة السكان والنهوض بهم، وهو الهدف الأساسي لخطة التنمية. والجدول الآتي يوضح تطوّر كتلة السكان في سورية:

جدول(١) تطور عدد السكان السوريين حسب الجنس بين عامي ١٩٦٠–٢٠٢٠م (بالألف)

السنوات	ذكور	إناث	مجموع
	M	**F**	TOTAL
١٩٦٠	2386	2271	4657
١٩٧٠	3284	3187	6471
١٩٨١	5042	5054	10096
١٩٩٤	7660	7617	15277
٢٠٠٤	10018	9918	19936
*٢٠١٧	13148	13231	26379
*٢٠١٨	8031	7998	16029
*٢٠١٩	8201	8180	16381
*٢٠٢٠	14403	14437	28840

***: البيانات الواردة من بعض سجلات الأحوال المدنية**

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية للعام 2022

[١] - صفوح خير. سورية (دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي). منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٨م، ص٤٣.

[٢] - كايد خالد عبد السلام. جغرافية السكان.ط١، مطبعة الجنادرية، عمان، ٢٠١٦م، ص٥٤.

٢- **القوة العاملة***: هي عدد الأفراد القادرين على العمل سواءً أكانوا يعملون فعلاً أم يبحثون عنه[١]، وقد بلغ عدد أفراد القوّة العاملة في سوريا عام٢٠٠٢م ٥,٥ مليون نسمة، بتزايد ٠.٣ مليون سنوياً، أي بنسبة نمو ٤.٣% وهي تعد من النسب المرتفعة للغاية، وأما نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان فلم تتجاوز ٣٢% من مجموع السكان، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع الدول المجاورة لاسيّما المتقدمة، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى سببين: الأول كون المجتمع السوري عموماً مجتمعاً فتياً ترتفع فيه نسبة الأطفال وبالتالي تقلّ نسبة قوة العمالة، والثاني ضعف مشاركة الإناث في القوة العاملة وبقاء الكثير منهنّ في البيوت لتربية الأطفال ورعاية المنزل، وهو ما يؤدي ليس فقط لانخفاض نسبة القوة العاملة، بل أيضاً إلى ارتفاع معدل الإعالة وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤثر سلباً على مستوى المعيشة[٢] . ويذكر أن المشاركة الأنثويّة قد تضاعفت خلال الآونة الأخيرة فبينما كانت تشكل ٧% فقط من القوّة العاملة عام ١٩٨٠ أصبحت عام ٢٠٠٠م تشكّل ١٣% من مجموعها .

وفيما يخصّ التركيب التعليمي للقوة العاملة السوريّة، فبدورها قد شهدت تطوراً ملحوظاً، فبعد أن كان ٤٩% من القوة العاملة من الأميين عام ١٩٧٠انخفضت النسبة إلى ١٦.٥% عام ١٩٩٥م، وارتفع في المقابل إسهام حملة الشهادات الجامعيّة في سوق العمل من ١.٦% إلى ٦%، رغم ذلك تعد هذه النسب إذا ما قورنت بالمعدلات العالميّة ذات نسب قليلة، وترتفع نسبة الأميّة بين سكان الأرياف لاسيما ريف محافظة حلب والرقة والحسكة ودير الزور، بالمقارنة مع سكان المدن، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لمحو الأميّة وعلى رأسها إصدار قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٧٠ إلا أنها فشلت في القضاء عليها، وبحسب «التقرير الوطني للتنمية البشرية» الصادر عام ٢٠٠٥ فإن وجود ١٦.٥% من القوة العاملة أميّة يعد مشكلة خطيرة، إن كان من ناحية نوعية إنتاجها، أم من ناحية تطور الحركة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام[٣].

إن نحو ٢٣.٥% من القوة العاملة تمتهن الزراعة، وهي نسبة مرتفعة وتؤثر سلبًا على تطور الاقتصاد، رغم ذلك فهي انخفضت إلى نصف ما كانت عليه عام ١٩٧٠م، في حين تزايدت نسبة العاملين في المنشآت الصناعيّة الكبيرة والقطاع الخدمي والأعمال الإدارية. وفيما يخصّ الصناعة فإن ١٢.٥% من القوة العاملة تتجه نحوها، على أن مشكلة الصناعة في سورية كون ٨٥% من المنشآت الصناعيّة منشآت صغيرة من الطراز الذي يوظف أقل من عشرة عمال، وبين المسح الذي أجري عام ٢٠٠٠ أنّ ٢.٣% من المنشآت فقط يعمل بها أكثر من مائة عامل .هذا ينسحب بدوره على نوعية الآلات التي تستخدمها العمالة، فنحو ١٣% من المنشآت تستخدم تجهيزات يدويّة و٤٩% منها تجهيزات نصف آليّة، في حين أن ٣٨% من المنشآت فقط تستخدم تجهيزات آلية. وهذا بدوره، يؤثر على عدم حاجة السوق المحلي، لكفاءات علمية عالية بنفس المقدار لحاجته لعمالة غير متقدمة علمياً بسبب عدم اعتماد المنشآت أساساً على تجهيزات آلية حديثة، تتطلب كوادر علمية وفنية لإدارة عمليات الإنتاج.

* - جميع الأرقام والإحصائيات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء على الشابكة(cbssr.Sy)، مسوحات إحصائية لقوة العمل في سورية من عام ١٩٧٠م حتى عام ٢٠١٦م.

[١] - صطوف الشيخ حسين. البطالة في سورية (١٩٩٤-٢٠٠٤). المكتب المركزي للإحصاء في سورية، دمشق، ٢٠٠٥م، ص٣١.

[٢] - أديب الخليل. إستراتيجية تخطيط النمو السكاني في تنظيم حركة التوسع العمراني(مثال: مدينة حلب حتى عام ٢٠٢٥م). مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ٣٤، ٢٠١٠م.

[٣] - عصام الشيخ أوغلي، وفؤاد إسماعيل. تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية دراسة مقارنة (١٩٩٤-٢٠٠٤م). المكتب المركزي للإحصاء في سورية، دمشق، ٢٠٠٥م، ص٣٥.

٣-الاقتصاد[1]: يشكّل الاقتصاد ثمرة العلاقة الحيوية بين المجتمع والوسط الجغرافي الموجود فيه؛ وبناء على المقومات الطبيعية للجغرافية السورية فإن الاقتصاد السوري يعد اقتصادًا ناميًا ومتعددًا، يعتمد بصورة أساسية على القطاعات الآتية:

الزراعة وتربية الحيوان: تعد الزراعة من أهم مقومات الاقتصاد السوري، تبلغ مساحة مجمل الأراضي الصالحة للزراعة ٣٢% وتشكل ٢٦% من مجموع الدخل القومي، ويعمل بالمجال الزراعي فقط دون الصناعات المعتمدة على الزراعة وفق الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٢٢ نحو مليوني عامل في سوق العمل. أهم المحاصيل، هي القمح والشعير والقطن (سورية العاشرة عالميًا في إنتاجه) والزيتون (السادسة عالميًا في إنتاجه)؛ إلى جانب الخضار والفواكه من الأشجار المثمرة وسواها، والأزهار، وقد كان الأمن الغذائي في سورية محققاً إلى ما قبل الحرب تقريباً، وتعد الخضار والفواكه وسائر المحاصيل الزراعية من صادرات البلاد لاسيّما لدول الخليج العربي .

أما تربية الحيوان، فإلى جانب بعض البدو الرحّل في البادية والذين يعملون بشكل رئيس بتربية الماعز والغنم والجمال؛ فإن تربية الأبقار والأغنام ومداجن الدجاج منتشرة في الريف السوري؛ ويقدر عدد الأبقار بحوالي ٨٧٢ ألف رأس تنتج ١٢٨ ألف طن من الحليب و٦٢ ألف طن من اللحوم، أما عدد الأغنام فيصل إلى مليوني رأس تنتج ٧٥٠ ألف طن من الحليب و١٨٤ ألف طن من اللحوم و٢٣ ألف طن من الصوف سنوياً. أما الدجاج فيبلغ عدده حوالي ١٢٠ مليون دجاجة تؤمن حوالي ٢٠٠٠ مليون بيضة سنوياً؛ وينتشر صيد الأسماك في المناطق الساحلية ومناطق الأنهار والبحيرات ويصل الإنتاج السنوي منه إلى ١٧ ألف طن.

الثروات الباطنية *:* تحتل سورية المركز ٢٧ عالمياً بإنتاج النفط، وتقع آباره بشكل أساسي في محافظتي الحسكة ودير الزور، ويكرر محلياً في مصفاتي حمص وبانياس، ويبلغ الإنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً (قبل الحرب على سورية ٢٠١١م)؛ وهناك دراسات حديثة حول وجود نفط قبالة الشاطئ السوري في البحر المتوسط؛ وبكل الأحوال فإنه يتم تصدير النفط الخام واستيراد مشتقاته لتغطية حاجات السوق المحلية. ويعد الغاز الطبيعي المكتشف في محافظات الحسكة وإدلب وحمص ودير الزور، ثاني الثروات الباطنية في سورية، ويبلغ الإنتاج اليومي منه ٢٨ مليون متر مكعب، ويطرح في السوق المحلية لإنتاج الكهرباء والحاجات الأخرى، مع احتمال وجود آبار جديدة من النفط غير مكتشفة بعد. أما ثالث الثروات الباطنية هو الفوسفات، وقد بلغ حجم الإنتاج منه عام ٢٠١٠، حوالي ٣.٦ مليون طن يصدر معظمه .

الصناعة: تعد سورية بلداً صناعياً من الدرجة المتوسطة، والاستثمار الصناعي مقسوم بدوره إلى قطاعين، الاستثمار في القطاع العام الذي تديره الحكومة والاستثمار في القطاع الخاص الممثل بالمصانع والشركات الصناعية والمساهمة الخاصة أو المشتركة، يبلغ إسهام القطاع الخاص الصناعي في الناتج المحلي ٦٠%، وهو ما يعد نسبة مرتفعة خصوصاً في ظل تحوّل البلاد إلى «نظام السوق الاجتماعي». سعت الدولة خلال التحوّل نحو نظام السوق الاجتماعي إلى تشجيع الصناعات الخاصة من خلال قوانين تشجيع الاستثمار،

[1] - المكتب المركزي للإحصاء، إحصائيات اقتصادية، السلاسل الزمنية بين عامي ١٩٩١-٢٠٢٠م.

والإعفاء لسبع سنوات في الضرائب من تاريخ بدء الإنتاج، وافتتاح وتطوير عدد من المدن الصناعية الملحقة بالمدن الكبرى[١] .

أبرز الصناعات السوريّة هي الصناعات النسيجية كالحلج والغزل والنسج، والصناعات الغذائية، والصناعات المعتمدة على مواد الإنشاء والتعمير؛ والصناعات الكهربائية والإلكترونية كالأدوات المنزلية وشاشات التلفاز، وهناك معملان لصناعة وتجميع السيارات لتلبية حاجة السوق المحليّة أساساً، فضلاً عن الصناعات المرتبطة بالثروات الباطنية كصناعة الأسمدة والاسمنت.

التجارة والخدمات: يشكل قطاع الخدمات نحو٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي و٣٩% من مجموع القوى العاملة في البلاد. ومنها الخدمات المصرفية والتي تقسم بين القطاعين العام والخاص وأغلب المصارف الكبرى في الشرق الأوسط تملك فروعاً لها في سورية، ويدير مصرف سورية المركزي مجمل العملية المالية في الدولة[٢].

السياحة *:* يعود اهتمام السياح بسورية، لاحتوائها على العديد من القلاع والمواقع الأثرية لحقب تاريخية مختلفة، إلى جانب انتشار المصايف والغابات ذات الحرارة المعتدلة والمناظر الطبيعية في مناطق واسعة منها. كما أن تكلفة إقامة السياح في سورية تعد أقل بكثير مما يدفعه السائح في بلدان مجاورة كتركيا أو لبنان؛ وتقام في سورية مهرجانات سنوية عديدة أهمها معرض دمشق الدولي، ومهرجان القلعة والوادي، وتحوي البلاد أيضاً عدداً كبيراً من المتاحف، أهمها المتحف الوطني بدمشق المؤسس عام ١٩١٩م. وقد كان من أهم الآثار السلبية للحرب على سورية منذ ٢٠١١م، هو تراجع أو اختفاء السياحة في مناطق كثيرة من البلاد وحرمان المناطق التي كانت تعتمد عليها من موارد مهمة.

ولم يقف التأثير السلبي للحرب على سورية في مجال السياحة فقط، بل امتد ليشمل كافة مجالات الاقتصاد، وقد أدت العقوبات والتدمير والاضطراب المرتبطة بهذه الحرب إلى خراب الاقتصاد، وبالتالي تجميد أو تغيير العديد من الخطط الاقتصادية والإقليمية القائمة عليه.

هيكلية التخطيط الإقليمي في سورية وإدارته

تمّ إحداث **هيئة تخطيط الدولة** بموجب المرسوم ٨٦ لعام ١٩٦٨م، وعُرّفت على أنها الجهاز الفني لرئاسة مجلس الوزراء، هدفه دعم وتمكين المجلس الأعلى للتخطيط من تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من حيث[٣] :

١- دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجمهورية العربية السورية وتسليط الضوء على مواطن الضعف القوة لاعتماد التدابير والبرامج الكفيلة بمعالجة آثارها السلبية.

٢- إعداد دراسات مستقبلية حول مختلف القضايا للتنبؤ بتطورات الاقتصاد السوري وباتجاهات تطور الاقتصاد العالمي، وبيان الخيارات الممكنة وما يترتب على كل خيار من منافع وأعباء.

[١] - معضاد قرقوط. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ٢٠١٦م، ص ٥٦.

[٢] - ممدوح دبس. دراسة تحليلية للتنظيم المكاني لشبكة المنشآت والمراكز الخدمية في المدن. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣١، العدد الثالث، ٢٠١٥م.

[٣] - رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الموقع الرسمي للهيئة على الشابكة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي (picc.gov.sy)

٣- اقتراح الرؤى والأهداف العامة والإستراتيجيات والخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني العام وعلى مستوى الأقاليم في الجمهورية العربية السورية.

٤- اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة في ضوء الإشارات التي يبعثها السوق لاتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة اختلالات السوق حين حدوثها.

٥- المشاركة مع الجهات المعنية في تحديد البرامج القطاعية والاستثمارات الضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

٦- المشاركة في اقتراح البرامج الاستهدافية لتوفير فرص العمل اللازمة للحد من البطالة، مكافحة ظاهرة الفقر، معالجة سوء الدخل والثروة.

٧- اقتراح سياسات تشجع البحث والتطوير والابتكار لجذب التقانات المتقدمة وتوطينها.

٨- رصد ومتابعة تنفيذ الخطط المختلف وتقييم مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية العامة.

تُعدّ هيئة التخطيط والتعاون الدولي النافذة الرسمية بين الجمهورية العربية السورية وبين العالم الخارجي، والمرجعية المعتمدة في كل ما يتعلق بشؤون التعاون غير السياسية والأمنية والعسكرية، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات المعنية الأخرى، وبناء على ذلك تمارس بصورة خاصة ما يلي:

- إدارة المساعدات المالية والمعونات الفنية لتحقيق الانتفاع الأمثل منها.
- اقتراح خطط وبرامج التعاون الاقتصادي والفني والعلمي مع الجهات الخارجية بالتعاون مع الجهات السورية المعنية.
- تمثيل الحكومة في التفاوض مع الجهات المانحة كافة، وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بتأمين المعونات الفنية والمالية لمختلف الجهات السورية.
- تحديد أسس العلاقات الاقتصادية الخارجية وأولويات الاقتراض الخارجي للمشاريع والبرامج في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.
- التحضير لاجتماعات اللجان المشتركة العليا والوزارية بالتعاون مع الجهات السورية المعنية وترؤس الجانب الفني ومتابعة تنفيذ ما ينتج عنها من قرارات ومشاريع وبرامج، ورفع تقارير إلى رئيس مجلس الوزراء.
- المشاركة في إعداد الصكوك المناسبة لتصديق الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم وغيرها من الوثائق الأخرى.
- تمثيل الجمهورية العربية السورية في الهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تتوافق أغراضها مع مهام الهيئة.

ولكن أدت الحرب على سورية، والظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي مرّت بها، إلى توقف العمل بالخطط متوسطة المدى (الخطة الخمسية الحادية عشرة)، والخطط البعيدة المدى (رؤية سورية ٢٠٢٥) واقتصر عمل هيئة التخطيط والتعاون الدولي على مناقشة الخطط السنوية بالتعاون مع وزارة المالية، ورفق تقارير تتبع تنفيذ الخطط للحكومة.

في عام ٢٠١٦ بدأت الهيئة بالعمل على **برنامج سورية ما بعد الأزمة**، وإعداد خطة عمل للانتقال من مرحلة حالة الوضع الراهن الناتج عن الحرب، إلى مرحلة إعادة إعمار سورية، من خلال المراحل الرئيسة الآتية:

١. مرحلة الإغاثة والاستجابة للاحتياجات.
٢. مرحلة التعافي.

٣. مرحلة الانتعاش.

٤. مرحلة الاستدامة التنموية.

ولتحقيق ذلك قامت الهيئة بتقسيم العمل إلى أربع خطوات رئيسة هي:

- الخطوة الأولى: تحليل الوضع الراهن لكل قطاع.
- الخطوة الثانية: إعداد الرؤية الوطنية والإستراتيجيات.
- الخطوة الثالثة: تحديد الأهداف والتداخلات.
- الخطوة الرابعة: وضع البرامج وآلية التنفيذ.

وشكّل إحداث معهد التخطيط الإقليمي، وإجماع الخبراء الذين قدموا الإطار الوطني المنجز عام ٢٠١٣ بالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي نقطةَ انطلاق من جديد لاحتواء منعكسات الحرب وتحديث الرؤى والأهداف .

لذا تمحور "الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ٢٠٣٥"، حول إستراتيجيات السكان والتنمية العمرانية والربط الإقليمي ولوجستيات النقل والموارد المائية والصناعة والزراعة والطاقة والسياحة والبيئة، إضافة إلى إستراتيجية التراث الثقافي والتراث الطبيعي، ويهدف **إلى ربط الأقاليم التخطيطية بشبكة محاور تهدف إلى تعزيز العلاقة التنموية التكاملية للأقاليم، وإلى تحقيق التوازن الديموغرافي على المستوى الوطني والتخفيف من ظاهرة المدن المهيمنة، كما يهدف إلى توجيه الخطط التنموية القطاعية وفق موارد كل إقليم وحمولته وخصوصيته، وبما يحقق المشاركة المجتمعية في عملية التنمية**[١].

مشكلات التخطيط الإقليمي في سورية:

منذ إحداث هيئة التخطيط الإقليمي في سورية، تمّ الاتجاه نحو تخطيط مختلف ومتطور ومتنامٍ على كافة الأصعدة والقطاعات، إلا أن **الحرب** أوقفت كل شيء، وبرزت كأهم مشكلة وعائق أمام خطط التنمية الإقليمية. إذ توقفت المشروعات التنموية في سنوات الحرب، مما استدعى الانتقال من حالة التخطيط الإستراتيجي إلى الحالة الإسعافية الطارئة لتأمين مستلزمات الحياة.

وفي مرحلة التعافي من آثار الحرب ظهرت المعوقات نتيجة **عدم التزام القائمين على تنفيذ الآلية التخطيطية وتفعيل الدور بالتخطيط من خلال استثمار الموارد لتحقيق الأهداف البعيدة**، يضاف إليه عدم الاعتماد على الخبرة التخطيطية، إذ يتمّ الاعتماد على حَمَلة الشهادات الذين يفتقدون الخبرة التخطيطية، ويتمّ تجاهل الخبرات المتراكمة في هذا المجال، وكذلك عدم العمل على مواءمة التغيير من خلال برامج عملية وفنية وتخطيطية، إضافة إلى وجود أشخاص يقاومون التغيير، ولا يفضّلونه[٢].

إن متابعة الآراء والتواصل مع المؤسسات والاطلاع على الواقع وجمود الإجراءات كلها تكشف كم **التقصيرِ وغياب للمنهجية في أهمّ مفاصل العمل التي تعطي مؤشرات إلى نجاح أو تخلّف المؤسسات، فليس مهمّاً إحداث دوائر تخطيط عشوائياً مع غياب دراسة الحاجات فعلياً**، مما أدى إلى كثرة عدد الموظفين وضعف الأداء، وتعددت الدوائر في ظل غياب التقييم، فلا أثر لمديريات دعم القرار، ولا أثر لتقييم المشروعات وجدواها، ولا أثر لإحداث مشروعات تستوعب استثمار الموارد فعلياً، وترفع وتيرة الصناعة والإنتاج.

[١]- الجمهورية العربية السورية. وزارة الأشغال العامة والإسكان. ورشة عمل بعنوان (الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ٢٠٣٥م)، دمشق، ٢٠٢٢م.

[٢] - الجمهورية العربية السورية. وزارة الإدارة المحلية والبيئة. ورشة عمل بعنوان (إستراتيجية إعادة الاعمار المادي). الموقع الرسمي على الشابكة http://www.pministry.gov.sy/، دمشق، ٢٠١٩م.

ولعل **غياب الأرقام والمعلومات الدقيقة** وغياب تطوير أداء المكتب المركزي للإحصاء وطرق وضع المعلومات والأرقام وتوظيفها، كلها سببٌ رئيس في الخلل الذي يترافق مع ضعف أداء مؤسسات المتابعة وكذلك التقييم الغائب.

فالتخطيط الجيد يعني رؤية تعتمد على الأرقام والمعلومة والمتابعة وضرورة غياب الارتجال القائم في فرض المشروعات، مع حضور الاختصاص والخبرة اللازمين.

تدل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على **وجود تفاوت واضح بين المحافظات السورية وعلى عدم توازن جهود التنمية وفق المستوى المكاني**، ما يجعل من العمل التخطيطي الإقليمي أداة وآلية عصية عن التطبيق، وخصوصاً مع تأخر إنجاز مشروع التخطيط الإقليمي، هذا التأخر خلق المزيد من الفوضى والجدل فمشروع التخطيط الإقليمي ضرورة لابد منها للوصول إلى التنظيم والابتعاد عن الفوضى العمرانية في مرحلة إعادة إعمار سورية.

حيث إن الخطط الخمسية السابقة للتخطيط الإقليمي لم تشمل، ولم تسع إلى مراعاة التوازنات بين المناطق المختلفة **ولكن لم يتم تطوير نماذج تخطيطية تربط بين الخطة المركزية والخطط الإقليمية والمحلية لكل محافظة** مع أن قضايا تخصيص الموارد وفق اعتبارات إقليمية بقيت أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية حيث إن التوسع الأفقي في القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية يبدو واضحاً في الخطط الخمسية، **ولكن دون اعتماد معايير تخطيطية**. وفي حال استمرار غياب هذه النماذج التخطيطية الإقليمية ستستمر حركة النزوح والهجرة الداخلية مصحوبة بضغط النمو السكاني، ما سيؤدي إلى زيادة الخلل في توزيع الموارد وعوائد التنمية ووجود فجوة في النمو ومعدلات دخل الفرد ومستوى الرفاه الاجتماعي بين المناطق المختلفة، ومن ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بدراسة وتنفيذ المشروعات والذي **لم يراع غالباً البعد الإقليمي والمكاني الذي يأخذ بالاعتبار توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سيفسر اختلال مؤشرات التوازن في النمو على مستوى المحافظات السورية**[1].

إن الخطط الخمسية «باستثناء الخطة الخمسية العاشرة» لم تأخذ بالاعتبار المعطيات البيئية الوطنية والإقليمية والمحلية وإمكانياتها من نقاط ضعف وقوة، وهذا ما أدى بدوره إلى **تصاعد مؤشرات اختلال التوازن البيئي في معظم المحافظات السورية** وما رافقه من استنزاف وتلوث الموارد المائية السطحية والجوفية، وتدهور الأراضي وتراجع المساحات الخضراء، ونمو المناطق العشوائية وتدهور نوعية الهواء، والتخلص غير السليم من النفايات الصلبة. هذا بالإضافة إلى تكلفة الضرر البيئي وأثره على الصحة العامة ونوعية الحياة والإنتاجية والمردودية، ما أثر بشكل غير مباشر على أداء الاقتصاد الوطني واستدامة نموه.

كما أن **الكثير من القائمين على التخطيط الإقليمي في سورية من بيئة وخلفية معمارية (مهندسون معماريون أو تنظيم مدن أو مهندسون مدنيون) وبالتالي مفهوم التخطيط الإقليمي في سورية لم يتعد مفهوم التخطيط العمراني وتحديد استعمالات الأراضي (تخطيط تنظيمي بمقياس أكبر)** وإغفال النقاط الآتية: التزايد السكاني والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والمهنية والإثنية، التجمعات السكنية والمخططات التنظيمية، البنى التحتية والمواصلات، الطبوغرافيا والبيئة، مصادر المياه ومصادر الطاقة، الثروات الباطنية والثروات الأثرية والثروات السياحية، الأراضي الزراعية وأملاك الدولة، الفعاليات الصناعية....

[1] - محمد زكريا. غياب الآليات التخطيطية السليمة في الساحل السوري. مقال منشور في جريدة البعث المحلية، الموقع الرسمي لجريدة البعث على الشابكة جريدة البعث(albaathmedia.sy) ، دمشق، ٢٠١٨م.

بالإضافة إلى سوء إدارة للموارد الطبيعية (مياه، بيئة، أراض زراعية) ناتجة عن تراكمات تاريخية، **ونقص في برامج الأولويات (مشاكل كثيرة، وموارد مالية قليلة) في المورد الأساسي الموجود والذي يجب الاستثمار به هو المورد البشري،** ولكن ضمن منظومة بيئية متوازنة تحافظ على صحته ومستوى معيشته قبل وأثناء عملية تنمية قدراته.

وتبين الدراسات أن المشكلات والمعوقات المتوقعة في التخطيط الإقليمي في سورية تتجلى: **في التنافس الموجود بين مختلف أجهزة الدولة على التخطيط الإقليمي (صلاحيات ومسؤوليات)**[١]، والحصول على المعلومات والإحصاءات الصحيحة (تعدد المصادر واختلاف البيانات)، وصعوبة التنسيق بين مختلف الجهات للحصول على المعلومات وتحليلها ووضع الإستراتيجيات، ومشكلات في تحديد الأخطاء السابقة وإيجاد الحلول لها من قبل الإدارات مع عدم قبول الإستراتيجيات من قبل بعض الجهات المعنية وخاصة حين وجود تعارض بين عدة جهات، وندرة وجود عقلية العمل كفريق عمل واحد بالإضافة إلى قلة الخبرات العملية وخاصة في مجال إدارة المشاريع والموارد البشرية.

لذلك فإن الصعوبات الأساسية للتخطيط الإقليمي في سورية هي: ليس التخطيط الإقليمي بحد ذاته فحسب (يمكن بعد التدريب القيام به مع توفير الخبرات والتي يمكن التعاقد عليها داخلياً أو خارجياً) وإنما: إدارة هذا المشروع وإدارة الخبرات المتنوعة، ووضع إستراتيجيات التنمية (من قبل خبراء مؤهلين وحياديين)، ومناقشة هذه الإستراتيجيات مع الجهة السياسية والتعامل مع التوجهات السياسية الأخرى، والتقيد والالتزام بهذه الإستراتيجيات والعمل على تطويرها بالتنسيق مع مختلف الجهات ومتابعتها (وهذا يتطلب صلاحيات عالية)، وإدارة بنك المعلومات والإستراتيجيات وتحديثه سنوياً بناءً على المعطيات المتغيرة، وهنا يكمن العمل الأساسي لتحقيق نتائج هذا التخطيط في مختلف المجالات.

الاستنتاجات: .

خلص البحث إلى أن:

١- سورية بلد غني بموارده الطبيعية والبشرية والاقتصادية، مما أسس وسيؤسس لحمولات تنموية متنوعة في شتى المجالات الاقتصادية، إلا أنها تعيش حالياً حالة استنفاذ لتلك الموارد الطبيعية (نسبياً).

٢- توجد طفرة في جميع أنواع الاستثمارات نظراً للتحول الذي تقوم به الحكومة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ومعالجة آثار الحرب على سورية؛ وهذا يؤدي إلى كثرة الطلب على الأراضي المعدة للاستثمار ما يؤثر مباشرة على الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، البنى التحتية).

٣- سرعة الطلب في الاستثمارات لا تنسجم مع بطء العمل في توفير البنى التحتية ما يؤثر مباشرة على الاستثمار وبعض الأحيان يفشله... كما أن وجوب استخدام هذه الاستثمارات لتغطية العجز القائم وخاصة في مجال الخدمات ووجوب دعم الاستثمار دون التأثير على الموارد الطبيعية (ليس فقط ما يريده المستثمر وإنما ما تريده الدولة في خططها مع الحفاظ على إمكانية الربح للمستثمر).

٤- مازالت الهجرة قائمة بين الريف والمدينة ما يؤثر سلباً على ميزانية الموارد الطبيعية.... ما يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد في مناطق محدودة وعدم استخدامها للاستفادة منها في مناطق أخرى.

وهنا تبرز **أهمية التخطيط الإقليمي في سورية،** والذي يجب أن يعطي حلولاً ومؤشرات لمختلف المواضيع: استنزاف الأراضي الزراعية واستنزاف الموارد المائية، والتلوث البيئي بكل أشكاله، البنى التحتية،

[١] - سليمان عهد، و نجم الأحمد. "تجربة التخطيط المحلي والإقليمي في سورية في إطار اللامركزية الإدارية ".*مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم القانونية* مج٤٢، ع٢٨ (٢٠٢٠): ١١ – ٤٤.

النقل والمواصلات، المخططات التنظيمية، الاستثمارات بكل أنواعها، الهجرة بين الريف والمدينة، التفاوت بالتطور بين مختلف المناطق، البطالة في ظل التزايد السكاني، مؤشرات للسياسات الداخلية (ثقافياً، اجتماعياً، حضرياً)، مؤشرات للسياسة الخارجية وخاصة مع الدول المجاورة (ماذا لدينا وماذا نريد؟) كل هذا من خلال منظومة: المكان – الإنسان – الموارد الطبيعية والعلاقة بين بعضهم بعضاً ضمن الجغرافية السورية.

المقترحات:

– ضرورة وجود خطط وإستراتيجيات وخرائط على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم تضم كل الفعاليات، وتعدّ إستراتيجية عليا لكل المخططات التفصيلية عبر محاور ومناطق التطوير المختلفة المجالات وأولوياتها (سكن، وهجرة، طاقة، مواصلات، بيئة، مياه، سياحة، زراعة، صناعة، تجارة، ثروات طبيعية، آثار.....). وتحدد الدراسات المطلوبة للارتقاء التخصصي الإستراتيجي من «التخطيط العمراني والطبوغرافيا» والتخطيط الإقليمي المتوازن.

– إعادة هيكلة المؤسسات من حيث طريقة عملها ورفع إنتاجيتها.

– إنشاء هيئة عليا (إستراتيجية وليست تنفيذية) للتخطيط الوطني (تابعة للسلطة السياسية الإستراتيجية) هذه الجهة هي التي تقوم بتحليل المعلومات النهائية وإعداد إستراتيجيات التخطيط استناداً إلى توجيهات أساسية من قبل السلطة السياسية، وبالتنسيق بين مختلف الأقاليم ومع الوزارات وتهيئ النتائج للسلطات السياسية العليا لكي تقوم بتحديد إستراتيجياتها واتخاذ القرارات المناسبة بناءً على ركائز علمية ومعلومات صحيحة بالإضافة إلى اعتباراتها السياسية، هذه الجهة العليا تشرف على إدارة وتحديث بنك المعلومات الوطني العام وتتابع تنفيذ الإستراتيجيات مركزياً .

– إنشاء هيئات تخطيط إقليمي على مستوى الأقاليم تابعة للهيئة العليا تقوم بجمع المعلومات (عن كل إقليم في سورية) ووضعها على قاعدة بيانات موحدة وتدقيقها وتحديثها، ومن ثم تحليلها واقتراح إستراتيجيات أولية في ظل الأهداف العليا وتحت إشراف الهيئة العليا للتخطيط الوطني وبالتنسيق مع المحافظات (وتملك كل المخططات والمعلومات عن إقليمها) وتساعد في وضع الحلول لكل المشاكل الخدمية ومن ثم تشرف على إدارة وتحديث بنك المعلومات الإقليمي وتتابع تنفيذ الإستراتيجيات إقليمياً.

– ضرورة إتاحة الفرصة للباحثين والخبراء في المجالات الجغرافية المختلفة من أجل المشاركة الفعالة في هيئات التخطيط الإقليمي، كونهم الأداة الأكثر فاعلية ودراية في مراعاة الخصوصية المكانية لكل إقليم مدروس.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم سعيد. *الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية*. وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٦م.

٢. أديب الخليل. *إستراتيجية تخطيط النمو السكاني في تنظيم حركة التوسع العمراني*(مثال: مدينة حلب حتى عام ٢٠٢٥م). مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ٣٤، ٢٠١٠م.

٣. أديب عبد الكريم الخليل ونسرين علي السلامة. *التخطيط الإقليمي*. منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٧م.

٤. الجمهورية العربية السورية. *وزارة الأشغال العامة والإسكان*. ورشة عمل بعنوان (الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ٢٠٣٥م)، دمشق، ٢٠٢٢م.

٥. الجمهورية العربية السورية. وزارة الأشغال العامة والإسكان. القانون رقم ٢٦ الخاص بتنظيم التخطيط والتطوير الإقليمي، دمشق، ٢٠١٠م. (الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة على الشابكة).

٦. الجمهورية العربية السورية. وزارة الإدارة المحلية والبيئة. ورشة عمل بعنوان (إستراتيجية إعادة الاعمار المادي). الموقع الرسمي على الشابكة http://www.pministry.gov.sy/، دمشق، ٢٠١٩م.

٧. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الموقع الرسمي للهيئة على الشابكة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي(picc.gov.sy) .

٨. سليمان عهد، و نجم الأحمد. " *تجربة التخطيط المحلي والإقليمي في سورية في إطار اللامركزية الإدارية* ".*مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم القانونية مج٤٢*، ع٢٨ (٢٠٢٠): ١١ – ٤٤.

٩. صطوف الشيخ حسين. البطالة في سورية (١٩٩٤-٢٠٠٤). *المكتب المركزي للإحصاء في سورية*، دمشق، ٢٠٠٥م.

١٠. صفوح خير. سورية (دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي). منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٨م.

١١. صفوح خير: *التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة*، دمشق، ٢٠٠٠م.

١٢. عادل عبد السلام وآخرون. *جغرافية سورية الإقليمية (الأقاليم السورية)*. منشورات جامعة تشرين، ٢٠٠٤.

١٣. عبد الحميد رسلان. *الحصر التصنيفي للأراضي في القطر العربي السوري (تقرير الوفد السوري إلى المؤتمر العربي للبتروكيماويات في الكويت)*. وزارة الزراعة، مديرية الأراضي، دمشق، ١٩٧١م.

١٤. عبد الكريم حليمة وجولييت سلوم. *جغرافية سورية العامة*. منشورات جامعة تشرين، ٢٠١٤م.

١٥. عصام الشيخ أوغلي، وفؤاد إسماعيل. تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية دراسة مقارنة (١٩٩٤- ٢٠٠٤م). المكتب المركزي للإحصاء في سورية، دمشق، ٢٠٠٥م.

١٦. علي إحسان شوكت. اقتصاديات الأقاليم، ط١، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

١٧. علي محمد دياب. مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية. منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠م.

١٨. علي محمد دياب: مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري. مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ٢٠١٢م.

١٩. –علام أحمد خالد وآخرون: *التخطيط الإقليمي*. ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م.

٢٠. علي موسى. *مناخ سورية*. مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م.

٢١. كايد خالد عبد السلام. *جغرافية السكان*.ط١، مطبعة الجنادرية، عمان، ٢٠١٦م.

٢٢. كمال أبو القاسم عثمان. *جغرافية التخطيط الإقليمي*. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان، ٢٠٠٨.

٢٣. محمد زكريا. *غياب الآليات التخطيطية السليمة في الساحل السوري. مقال منشور في جريدة البعث المحلي*ة، الموقع الرسمي لجريدة البعث على الشابكة جريدة البعث (albaathmedia.sy)، دمشق، ٢٠١٨م.

٢٤. محمد خميس الزوكة: *التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية*. ط١، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م.

٢٥. *معضاد قرقوط*. التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ٢٠١٦م.

٢٦. ممدوح دبس. *دراسة تحليلية للتنظيم المكاني لشبكة المنشآت والمراكز الخدمية في المدن. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية*، المجلد ٣١، العدد الثالث، ٢٠١٥م.

٢٧. موسى يوسف خميس: *دراسات في التخطيط والتنمية*. ط١، عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

٢٨. *منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية. الحراج السورية فـي* عامها الخمسين. منشورات مديرية التحريج والغابات، دمشق، ٢٠٠١م.

٢٩. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *تقرير الندوة القومية حول السياسات وأساليب استثمار الموارد الرعوية في الوطن العربي*. دمشق، ١٩٩٧م.

٣٠. وليد العبدالله المنيس: *التخطيط الحضري والإقليمي*. ط١، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥م.